الأستاذ
رياضي عبد الغاني
محام بهيئة المحامين بالرباط

سلسلة الأجهزة القضائية

المفوض القضائي

(من خلال القوانين المنظمة لمجال عمله ، والمرسوم التطبيقي له،ووفقا للعمل القضائي ، واجتهادات محكمة النقض)

ـــدراسة مقارنة تحليلية ونقدية ـــ

ـــالتعريف بمهنة المفوض القضائي .
ـــالمراحل التاريخية لظهور مهنة المفوض القضائي .
ـــالأسباب والدوافع لإحداث منصب المفوض القضائي .
ـــالأعوان القضائيين وفقا للقانون 81.03 كمهد لظهور منصب المفوض القضائي
ـــالشروط الواجبة في الولوج إلى مهنة المفوض القضائي.
ـــكيفية الولوج إلى مباراة المفوض القضائي ، وتحديد نوعية المواضيع المتطلبة .
ـــكيفية اجتياز فترة التكوين ومدته ، والأمان المخصصة له.
ـــحقوقه المفوض القضائي ، وواجباته المهنية .
ـــ المسؤولية التأديبية والمسؤولية المدنية للمفوض القضائي .
ـــالجهات القضائية المسؤولة عن تحريك المسؤولية التأديبية .
ـــغرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية كجهة مكلفة بإجراءات المحاكمة .
ـــ تحديد نوعية العقوبات المقررة للمسؤولية التأديبية .
ـــ تخصصات المفوض القضائي ، من خلال مساطر التبليغ والمعاينة والتنفيذ .
ـــالكاتب المحلف ، والمشاركة في ظل قانون رقم81.03.
ـــ المرسوم التطبيقي لأحكام القانون رقم 81.03.
ـــالقرارات والمناشير المرتبطة بمجال عمل المفوض القضائي .
ـــالإشكاليات والمصاعب التي تعيق الدور المنوط بالمفوض القضائي..
ـــملحق لأهم القوانين والمراسيم التطبيقية والقرارات المرتبطة بمهام المفوض القضائي .

الطبعة الأولى

فهرس

مقدمة..... 5
القسم الأول :ممهدات ظهور مهنة المفوضين القضائيين،وتطورها التاريخي كبديل للأعوان القضائيين.والقواعد المرتبطة بمهام المفوض القضائي في ظل قانون المسطرة المدنية 19
الباب الأول :ممهدات ظهور مهنة المفوض القضائي،و إحداث هيئة للأعوان القضائيين وتنظيمها 20
الفصل الأول : ممهدات ظهور مهنة المفوض القضائي،وتطور مصارها التاريخي، والمقارنة بين المفوض القضائي وغيره من المهن المشتغلة بكتابة الضبط 21
المبحث الأول : ممهدات ظهور مهنة المفوض القضائي 21
المبحث الثاني : المقارنة بين المفوض القضائي وغيره من المهن العاملة بكتابة الضبط. 23
الفصل الثاني : نظام الأعوان القضائيون 25
المبحث الأول : التعريف بمهنة الأعوان القضائيون، ونظامهم القانوني 25
المبحث الثاني : اختصاصات الأعوان القضائيون 26
المبحث الثالث :التعيين 27
المبحث الرابع : التدريب والاختبار المهني 28
المبحث الخامس : الترخيص بمزاولة المهنة 28
المبحث السادس : الالتزامات 29
المبحث السابع : الأجور 30
المبحث الثامن : المراقبة 31
المبحث التاسع : التأديب 31
الباب الثاني :القضائي واختصاصاته، وفقا لقانون المسطرة المدنية 33
الفصل الأول : القواعد المنظمة لمجال الاختصاصات المخولة للمفوض القضائي في ظل قانون المسطرة المدنية 34

DAR AL AFAK
COPY
Tel : +212522 83 33 99
whatsapp : +212600 05 22 06

المبحث الأول : التبليغ 35
المبحث الثاني : المعاينة 47
المبحث الرابع : التنفيذ 52
القسم الثاني :المفوض القضائي من خلال القانون رقم 81.03 79
الباب الأول: التعريف بالمفوض القضائي، وشروط كزاولة المهنة، وحقوقه وواجباته ومسؤولياته..... 80
الفصل الأول : التعريف بالمفوض القضائي، وشروط مزاولة المهنة 81
المبحث الأول : التعريف بالمفوض القضائي، وشروط مزاولة المهنة 81
المبحث الثاني : المباراة والتكوين، واختبار التخرج والتعيين 83
المبحث الثالث : الترخيص بمزاولة المهنة..... 84
المبحث الرابع : أجور المفوضين القضائيين 87
الفصل الثاني: حقوق وواجبات المفوض القضائي، وتحديد مسؤولياته..... 91
المبحث الأول : حقوق المفوض القضائي 91
المبحث الثاني : الواجبات المفروضة على المفوض القضائي 92
المبحث الثالث : مسؤوليات المفوض القضائي 95
المطلب الأول : المسؤولية التأديبية 95
المطلب الثاني :المسؤولية المدنية 102
المطلب الثالث : المسؤولية الجنائية 103
الباب الثاني: الكتاب المحلفون المساعدون للمفوض القضائي، ونظام المشاركة مع المفوض القضائي 105
الفصل الأول : الكتاب المحلفون، العاملون بمكتب المفوض القضائي، والمساعدين له في مواكبة مهام التبليغ 106
المبحث الأول : تعيين الكتاب المحلفون 106
المبحث الثاني : تحديد نطاق مهام الكاتب المحلف 107
الفصل الثالث : نظام المشاركة مع المفوض القضائي 108

DAR AL AFAK
COPY
Tel : +212522 83 33 99
whatsapp : +212600 05 22 06

المبحث الأول : تعيين المشارك للمفوض القضائي 108
المبحث الثاني : مهام المشارك 108
الباب الثالث: إجراءات المفوض القضائي وتحديد مجال اختصاصه..... 110
الفصل الأول : إجراءات المفوض القضائي..... 111
الفصل الثاني : الاختصاصات المخولة للمفوض القضائي..... 114
المبحث الأول : اختصاص المفوض القضائي من التبليغ والمعاينة والتنفيذ و مهام
المجلس الجهوي. ولجان المراقبة 117
القسم الثالث: المفوض القضائي من خلال المرسوم التطبيقي المتعلق بالقانون رقم
81.03 والهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين وأجهزتها والقرارات والمناشير المرتبطة
بمجال عمل المفوض القضائي 123
الباب الأول: المرسوم التطبيقي لأحكام القانون رقم 81.03 المتعلق بتنظيم مهنة
المفوضين القضائيين 124
الفصل الأول: كيفية إجراء المباراة والتكوين واختبار نهايته 125
المبحث الأول: كيفية إجراء المباراة 125
المبحث الثاني: التكوين 125
المبحث الثالث: اختبار نهاية التكوين 127
المبحث الرابع: تكوين اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم
81.03 وبيان طريقة عملها 128
الباب الثاني: الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين وأجهزتها الإدارية ومهام المجلس
الجهوي ولجان المراقبة 129
الفصل الأول : الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين، وأجهزتها الإدارية. 130
المبحث الاول :الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين 130
المبحث الثاني : أجهزة الهيئة الوطنية للمفوضين القضائيين..... 131
الفصل الثاني : مهام المجلس الجهوي. وإجراءات مسك الحسابات ولجان المراقبة. 136
المبحث الأول : مهام المجلس الجهوي 136

DAR AL AFAK
COPY
Tel : +212522 83 33 99
whatsapp : +212600 05 22 06

المبحث الثاني : مسك الحسابات، والمراقبة 139
الفصل الثالث : مقتضيات انتقالية. 140
الباب الثالث: القرارات والمناشر المرتبطة بمجال عمل المفوض القضائي 142
الفصل الأول : قرار لوزير العدل رقم 1129.06 صادر في 18 من جمادى الأولى 1427 (15 يونيو 2006) بتحديد تعريفات عقود المفوضين القضائيين على الإجراءات التي يقومون بها في الميادين المدنية والتجارية والإدارية..... 143
الفصل الثاني : قرار مشترك لوزير العدل ووزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 898.97 الصادر في 6 محرم 1418(13 ماي 1997) بتحديد التعويض السنوي الإجمالي المستحق عن الإجراءات التي يقوم بها الأعوان القضائيون في الميدان الجنائي 144
الفصل الثالث :الرسالة الدورية الصادرة عن وزير العدل بتاريخ 17 أبريل 1990 تحت عدد 25171 حول تبليغ الاستدعاءات والطيات القضائية بالخارج..... 144
خاتمة 146
ملحق لأهم القوانين المنظمة لعمل المفوض القضائي 149
المراجع 173
الفهرس 175

DAR AL AFAK
COPY
Tel : +212522 83 33 99
whatsapp : +212600 05 22 06



الأستاذ رياضي عبد الفاني

محام بهيئة المحامين بالرباط

إذا كان الأصل في القضاء هو إصدار أحكام قضائية في الدعاوي المقدمة أمام المحاكم بمختلف درجاتها، بقصد نيل الحقوق واسترجاع المظالم، فإن أي حكم قضائي ينبني على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، وعلى الخصوص منها تبليغ الاستدعاءات للأطراف لتلقي تصريحاتهم، وتمكينهم من عرض ما لديهم من حجج اثبات ووسائل تدعم حجية دعواهم، كما أنه ينبني أكثر على صدور حكم قضائي نهائي يمكن المدعي من نيل مطالبه عن طريق تنفيذ منطوقه. سيما وأن هذه المرحلة الأخيرة من التقاضي المتمثلة في مرحلة التنفيذ، هي التي تمثل بحق الأهمية القصوى والمكانة الرفيعة للحكم القضائي، ومدى إمكانية المدعي من تنفيذ الحكم الذي بين يديه، هي الجوهر الأساس الذي يتمنى هذا الأخير من تحقيقه عن طريق اللجوء إلى القضاء. فجل هذه الإجراءات التي ينبني عليها الحكم القضائي، وكذا ما يتعلق بإجراءات التنفيذ، تواكب على العموم من قبل إطار قضائي مساعد للقضاء، يتمثل في المفوض القضائي، بغض النظر عن نوعية وصنف الدعوى مدنية بمختلف مشاربها مدنية كانت أم جنائية، وهو الأمر الذي انتبه إليه المشرع بذكاء وعمل على إحداث هذا منصب المفوض القضائي ، للاستعانة بجهوداته في سبيل العمل بسرعة هائلة في تبليغ الاستدعاءات وتنفيذ الأحكام. وقد ساير المشرع بهذا المنهج مختلف التشريعات المعاصرة، سيما أمام تعدد القضايا المسجلة يوميا أمام المحاكم، والرغبة الأكيدة في تصفيتها بالسرعة المتطلبة، لتدارك العدد الهائل من الملفات المدرجة بمختلف الهيئات، وذلك بشكل يومي.

واعتبارا لأهمية التخصصات التي يختص بها المفوض القضائي ولأهميتها وأهمية النتائج المترتبة عنها، وكذا لخطورة هذه الأدوار ولما تكتنفه من مصاعب وإشكاليات، قد تنبني عليها في بعض الأحيان مسؤوليات تأديبية تجعله محط مسائلة من قبل غرفة المشورة، لذا سنحاول الانكباب ولو بشكل مختصر في انتظار التعديلات المستجدة التي ستصدر مستقبلا لقانون المسطرة المدنية الذي يعتبر من ضمن أهم المراجع القانونية لمجال تخصص المفوض القضائي. مع الجواب على العديد من التساؤلات التي تفرض نفسها بإلحاح في المجال المتعلق بالمفوض القضائي، سواء من حيث اختصاصاته أو الإجراءات المواكبة من قبله خلال ملية تنفيذ مأموريته، أو من حيث المصاعب والعراقيل والاشكاليات القانونية والواقعية التي يصدم بها هذا الإطار خلال مرحلتي التبليغ للاستدعاءات والأوامر والأحكام القضائية، وما يقابله من مصاعب خلال مرحلة التنفيذ للأحكام القضائية والسندات التنفيذية وما يترتب على هذه المرحلة من إجراءات تتعلق ببيع العقارات وحجز المحجوزات، والتنفيذ الاختياري والتنفيذ الزجري، مع محاولة طرح الحلول البديلة لجل هذه الإشكاليات، وتحديد الآفاق المستقبلية لمهنة المفوض القضائي. ولتحقيق ظروف أحسن ومردودية أمثل ومستقبل زاهر للمفوض القضائي، سيما وأن كل تحسن لوضعية المفوض القضائي من شأنه أنه ينعكس بشكل إيجابي على مردوديته وعطاءاته وإنتاجيته، كما ينعكس بشكل ملفت للنظر على القضاء ككل، وعلى مردوديته وعلى وضعيته القانونية والواقعية.

وأملنا أن نكون قد نجحنا ولو بشكل نسبي في تناول هذا المجال الحيوي والمنتج، وساهمنا في تنوير الرسالة الإنسانية التي يتولى المفوض القيام بها، في نطاق توسيع ونشر المعلومة.

المؤلف

مكتبة دار السلام

الثمن 80 درهم

9 789920 519533

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23

Site web : www.darassalam.ma

E-mail : contact@darassalam.ma